

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

باب اليمين في الدعاوى .

قوله وهو مشروعة في حق المنكر للردع والزجر في كل حق لآدمي .

هذا على إطلاقه رواية عن الإمام أحمد ٢ للخبر .

اختارها المصنف والشارح .

وجزم به أبو محمد الجوزي في الطريق الأقرب .

وقدمه ابن رزين .

قال في العمدة : وتشعر اليمين في كل حق لآدمي ولا تشرع في حقوق ١٠ تعالى من الحدود والعبادات .

قال ابن منجى في شرحه : هذا احتمال في المذهب .

وظاهر المذهب : لا تشرع في كل حق آدمي انتهى .

والذي قاله المصنف تخرير في الهدایة .

وكلام المصنف لا يدل على أنه قدم ذلك وإنما قصده : أنها تشرع في حق الآدمي في الجملة بدليل قوله : - قال أبو بكر - بلا واؤ - تشرع في كل حق لآدمي إلا في النكاح والطلاق .  
جزم به في التنبيه .

وقال أبو الخطاب : إلا في تسعه أشياء : النكاح والرجعة والطلاق والرق .  
يعنى : أصل الرق